نظرية "ترتيبات الأولويات" بين التنظير الغربي والتطبيق داخل البيئة العربية.

أ.بكار فائزة (جامعة الأغواط)– الجزائر

أ.بكار بنت طاعة الله (جامعة الجزائر 3)– الجزائر

تمهيد :

تُعد النظرية مجموعة من المفاهيم والتعريفات والافتراضات التي تعطينا نظرة منظمة لظاهرة ما، عن طريق تحديد العلاقات المختلفة بين المتغيرات الخاصة بتلك الظاهرة، وهذا بهدف تفسير تلك الظاهرة والتنبؤ بها مستقبلا. وهي وجهة نظر ولكن مبنية على أساس علمي تفسر ما يحدث أو تشرح العلاقة بين الأشياء. ويمكن أن تتخطى ذلك إلى توقع ما الذي يمكن أن يحدث إذا اجتمعت عناصر معينة.

والنظرية بالمفهوم العام مجموعة من القواعد والقوانين التي ترتبط بظاهرة ما بحيث ينتج عن هذه القوانين مجموعة من المفاهيم والافتراضات والعمليات التي يتصل بعضها ببعض لتؤلف نظرة منظمة ومتكاملة حول تلك الظاهرة ، ويمكن أن تستخدم في تفسيرها والتنبؤ بها في المواقف المختلفة.

وتعمل النظرية على تجميع الحقائق والمفاهيم والمبادئ وترتيبها وتقدم توضيحا وتفسيرا لعدد من الظواهر منها الظواهر الطبيعية الفيزيائية والظواهر الإنسانية.

ومن معايير الحكم عليها: الأهمية والدقة والوضوح ،فيجب أن تمتاز بالقابلية للفهم وببعدها عن الغموض. كما يمكن اختبار مدى وضوح النظرية من خلال سهولة ربط مفاهيمها بالممارسة وسهولة اختبار فرضياتها وعمل التنبؤات. كما يجب أن تتميز بالاقتصادية والبساطة بحيث تشتمل على عدد قليل من الافتراضات والمفاهيم، أي إنها تفسر الظاهرة أو الحدث بأقصر الطرق والإجراءات.والامتياز أيضا بالشمولية من حيث قدرتها على تغطية جميع جوانب الظاهرة موضع الاهتمام.

من جهة أخرى، على النظرية أن تتميز بالإجرائية أي القابلية للاختزال من أجل اختبار صحة افتراضاتها والتنبؤات التي تقدمها. ويجب أن تكون مفاهيمها دقيقة وواضحة وقابلة للقياس.

وتقاس فعالية النظرية بقدرتها على توليد المعلومات القابلة للاختبار، ومدى قدرتها على توليد معارف ومعلومات وأفكار جديدة، ومدى قدرتها على إثارة التفكير والبحث. كما تقاس بوجود خبرات وأبحاث تجريبية تدعم افتراضاتها بالإضافة إلى قدرتها على توليد معلومات ونظريات جديدة. فالنظرية الجيدة هي تلك التي تزود الباحثين بإطار معرفي يمكنهم من تنظيم عمليات التفكير والممارسة لديهم.

غير ان الظاهرة الإنسانية تتميز باعتبارها ظاهرة معقدة تتداخل في تكوينها مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.. بالإضافة إلى كونها ظاهرة متغيرة باستمرار، كما

تتميز بالوعي وبالإرادة والحرية والكرامة والإخفاء، حيث تحتوي على جوانب خفية لا تظهر ولا تُفصح عن نفسها للملاحظ، أضف إلى ذلك تداخل الذات والموضوع، حيث يصير الإنسان دارسا ومدروسا في نفس الوقت.

لكن ورغم هذه الصعوبات في دراسة القضايا الإنسانية، إلا أن بفضل جهود العديد من الباحثين والمهنيين توصل المنظرون، في ذات الاختصاص، إلى تبني العديد من التعريفات والمفاهيم والفرضيات، كما توصلوا إلى التأكد من صحة العديد من النظريات الخاصة بالمجال. وإن أجمع أهل العلوم الإنسانية، النظرية منها، والتطبيقية، على أنه من الصعب وضع تعريف شامل جامع مانع لمصطلحات هذه العلوم، إذ ما زالت تفتقر إلى لغة علمية، والى القدرة على تحديد المفهومات والتصنيف الجيد حتى تصبح كسائر العلوم الطبيعة.

فلغة العلوم الطبيعية تمتاز بالموضوعية، والتجريد، وهي لغة كمية تهدف أصلا إلى تكميم أو قياس الظواهر والوقائع العلمية، فلا يمكن أن نجد تعارضا في وجهات النظر بين علماء الطبيعة أو الكيمياء حين يدرسون الحرارة أو الضوء او حين يتكلمون عن الفلزات واللافلزات. بينما لغة العلوم الاجتماعية، مازالت لغة كيفية، وكثيرا ما تتأثر بالنزعة الذاتية. كما أن التعريف في العلوم الإنسانية تواجهه صعوبات عديدة من أهمها[1]:

1. خضوع العلوم الاجتماعية لقاعدة النسبية، فهي ليست مطلقة ولكن مقيدة بقيود ثلاثة هي:
   - النسبية الزمانية: فالعلوم الاجتماعية متغيرة من زمن لآخر؛
   - النسبية المكانية: فالعلوم الاجتماعية بالرغم من خضوعها لمعايير عامة إلا أنها تتأثر بطابع البيئة، فلذلك ظهر ما يسمى بعلم الاجتماع الأمريكي،وعلم الاجتماع السوفيتي..
   - النسبية الشخصية:كما أن العلوم الاجتماعية تخضع للفروق الفردية،فهي تتيح وجهات نظر العلماء بصورة اكبر من العلوم الطبيعية. لهذا، في الغالب ما نجد ان التعريف يعبر عن وجهة نظرا صاحبه[2]؛
2. صعوبة وضع تعريف، بصفة عامة، شامل، وواضح،ودقيق،وموجز،وجامع. بل قد يركز التعريف في العلوم الاجتماعية على جانب أو زاوية معينة؛
3. مراعاة الاختصار في التعبير قد ينجم عنها عدم الشمول والوضوح والتحديد.

ما ذكرناه عن العلوم الإنسانية ينطبق على علوم الإعلام والاتصال. سواء تعلق الأمر بالنظرية أو بتحديد المفاهيم، لكن هذا الأمر لم يمنع الكثير من المنظرين وأهل الميدان من أن يصلوا بفضل جهودهم الجبارة في مجال دراسة الإعلام والاتصال، إلى أن يصلوا به إلى مصاف

---

[1] حمدي عبد الحارس البخشونجي، **العلاقات العامة**، دار المعرفة الجامعية، 1999. ص : 24.
[2] نفس المرجع، ص : 25.

العلم القائم بحد ذاته، يستمد من العلوم الإنسانية (الاجتماعية والفلسفية والانثروبولوجية ..) الأخرى الكثير من الأفكار والمعارف، لكن له قواعده وقوانينه.

غير أن الأمر لا يمنع من أن قضية النظرية وقضية المفاهيم في علوم الإعلام والاتصال تطرحان إشكالية جوهرية لأي باحث يود الخوض بالدراسة والبحث في موضوع ما، ألا وهي: إلى أي مدى يمكن لنظريات ومفاهيم وتعريفات صيغت في سياق غربي، تحكمه متغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية... أن تسقط كمسلمات على العالم العربي والعالم الإسلامي تحكمه متغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية... مغايرة؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار الاستنتاجات والتحليل صادقة؟

هذه هي الإشكالية التي جلبت انتباهنا ودعتنا للمساهمة بهذا المقال بهدف توضيح ضرورية، إن لم نقل اليوم (خاصة مع ما آلت إليه المجتمعات العربية والإسلامية من اضطرابات وانحطاط..) إلزامية التوقف والتمعن في قدرة فرضيات نظريات علوم الإعلام والاتصال ومفاهيمها على تفسير واقع دولنا العربية والإسلامية ودول العالم الثالث أو النامية.. أي الدول ذات السياق الثقافي والسياسي والاجتماعي.. المخالف للسياق الذي ظهرت فيه.

ولا يسعى المقال إلى التشكيك في مفاهيم ونظريات علوم الإعلام والاتصال، بل بالعكس، يريد توضيح كيف يجب استغلالها لكن انطلاقا من سياقنا الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي.. والبعد عن مسلك التبني الأعمى لها، والأخذ بمسلك النقد والتمعن والرفض (ان تطلب الأمر).. بشكل علمي، منتهجين في ذلك مسلك أسلافنا الذي توصلوا، في وقت من الزمان، ليس بالبعيد، أن يكون المرجع الذي قامت عليه الحضارة الغربية.

وفكرة مقالنا هذا، ما هي في حقيقة الأمر إلا عرض ومساهمة بسيطة لفكرة كان البروفيسور عبد الرحمن عزي السباق إليها، ضمن بحر الأفكار الذي تناوله وقدمه ويقدمه من خلال دراسات وأبحاث في الفكر الاجتماعي المعاصر وفي الظاهرة الإعلامية المعاصرة. فنظرية الحتمية النظرية القيمية للبروفيسور المصنفة ضمن أهم النظريات العالمية، اليوم، ترى أنه إذا كان مصدر قوة نظريات الاتصال الغربية المرجعية الاجتماعية، فان ثقل نظريته وتميزها يكمن في المرجعية القيمية غير المباشرة.

ففكرة الإشكالية السالفة الذكر بدأت مع البروفيسور عزي في رحلته مع نظريته، حيث انطلق بادئ ذي بدء، بقراءة متأنية لنظريات الاتصال السائدة أثناء دراسته الجامعية بأمريكا. فتعرف أولا على النظرية الاجتماعية الغربية الحديثة وتوغل فيها من الداخل من خلال الاحتكاك بأكبر دارسيها ومهنيها، بقصد فهمها واستجلاء الظاهرة الإعلامية الغربية، وإدراك نقائصها، ثم تعرف على ايجابيتها وتناقضاتها مع المجتمع الذي ينتمي إليه، ألا وهو المجتمع الجزائري العربي الإسلامي.

ومن بين ما توصل إليه البروفيسور عزي أن العديد من تلك النظريات كنظرية "التدفق الإعلامي على مرحلتين" ونظرية "تحديد الأولويات" ونظرية "الاستخدامات والإشباعات"، واقعية كالواقعية الأمريكية تفيد في تفسير بعض الجوانب الجزئية في الإعلام والاتصال، ولكنها لا تتضمن أبعادا فكرية أو فلسفية واضحة.

مما يعني أن نظرية البروفيسور عزي لم تستثني نظريات الاتصال الأخرى، بل تدفع إلى دراستها وتبيان تجزؤها ونظرتها الجزئية، وتوفر إطارا ينتقدها، ليس بقصد النقد والمراجعة بل للتعبير عن "الذات" والتميز الثقافي[1].

وهذا هو المسلك الذي يجب أن يتبناه أي باحث عربي ومسلم، في تعامله مع النظريات الغربية، وذلك بإسقاطها على السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي.. الذي ينتمي إليه الباحث، والنظر في إمكانية صدق وفعالية النظرية في هذا السياق.

ولتقريب هذه الفكرة للقارئ والطالب، والباحث. نتوقف هنيهة مع إحدى نظريات الإعلام المعاصرة والتي تشهد نجاح في المجتمعات الغربية والتي انتقدها الدكتور عزي في الفقرة السالفة الذكر، آلا وهي نظرية "تحديد الأولويات"، وطرح إشكالية: *إلى أي مدى يمكن تطبيق نظرية "تحديد الأولويات" داخل البيئة العربية؟*

وللإجابة على هذه الإشكالية رأينا ضرورة التعرض، أولا، إلى أساسيات نظرية "تحديد الأولويات" وفق المنظور الغربي، ثم النظر إلى مدى توافق تطبيقها داخل البيئة العربية من خلال الرجوع إلى نتائج أطروحة الدكتوراه التي أنجزها الباحث يوسف تمار حول "العلاقة بين الجمهور الجزائري والصحافة المكتوبة الجزائرية، أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004 في الجزائر، بخلفية فرضية الأجندة ستينغ". والتي تناولت علاقة الجمهور الجزائري بالصحافة المكتوبة الجزائرية، أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004 في الجزائر، بخلفية فرضية "تحديد الأولويات".

فقد تمحورت الإشكالية التي قادت البحث حول: إلى أي مدى يمكن أن تساعدنا فرضية جدول الأعمال في دراسة واقع العلاقة بين الصحافة المكتوبة الجزائرية وجمهورها أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004؟ وما هي السياقات النظرية التي تطرحها هذه الفرضية كيف يمكن أن نستعين بها لتفسير هذه العلاقة؟

لنركز في ختام المقال على جانب واحد من المفارقات التي استنتجتها الدراسة ألا وهو مفهوم "الرأي العام" بين المنظور الغربي والمنظور الجديد الذي يمكن أن يتبناه الباحث الجزائري والعربي المسلم، اليوم.

---

[1] عبد الرحمن عزي، **دراسات في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز**، سلسلة كتب المستقبل العربي (28)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، 2003. ص: 13.

1- أساسيات نظرية "تحديد الأولويات"

اهتم الباحثون منذ ظهور وانتشار وسائل الإعلام الجماهيرية من صحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون، بمدى تأثيرها على سلوك الفرد والجماعات.. فكان هناك عدد من الفروض العلمية التي تشرح تأثير وسائل الإعلام في الأفراد، ومن أهمها ما عرف بنظرية القذيفة السحرية التي أفرزتها نظرية المجتمع الجماهيري في علم الاجتماع، ونظرية المنبه والاستجابة في علم النفس، ووفقا لهذه النظرية فإن وسائل الإعلام تقوم بإطلاق رسائلها على الجمهور فتحدث التأثير المطلوب في جميع الأفراد دون استثناء، وأن الأفراد يتشابهون في ردود فعلهم وتأثير وسائل الإعلام فيهم[1].

وفي بداية الأربعينات من القرن الماضي بدأ الباحثون في الولايات المتحدة يتحدثون عن التدفق الإعلامي على مرحلتين؛ حيث تمر الرسالة الإعلامية قبل وصولها إلى أفراد الجمهور على قادة الرأي، ومن قادة الرأي إلى الأفراد العاديين الأقل نشاطا في المجتمع. وقد أظهرت التجارب العلمية التي تم إجراؤها عام 1940، في دراسة "خيار الأمة"، ودراسة "التأثير الشخصي" لعام 1955، أن الاتصال الشخصي أكثر فاعلية وتأثيرا من وسائل الإعلام، وكانت هذه النتائج بمثابة تحول كبير في مستويات تأثير وسائل الإعلام من القوة إلى المحدودية[2].

وقد مهد هذا التحول في دراسات بحوث الإعلام إلى صياغة نظرية "انتقال المعلومات على مرحلتين" التي صورت حركة انتقال المعلومات من وسائل الإعلام إلى الأفراد الذين يتعرضون أكثر من غيرهم لوسائل الإعلام، ثم تنتقل المعلومات من هؤلاء الأفراد إلى الأفراد الذين يعتمدون على غيرهم في تلقي المعلومات ولم يتعرضوا لوسائل الإعلام، أو أنهم تعرضوا لها تعرضا غير مباشر، وهو ما أدى إلى الانشطار النظري في الدراسات الإعلامية، وظهور مرحلة جديدة أدت إلى القول بمحدودية تأثير وسائل الإعلام في الأفراد وبروز دور الجماعات المرجعية داخل المجتمع.

وفي أواخر الستينات وبداية السبعينات حدث تحول جديد في دراسات بحوث الإعلام قاد إلى ظهور مرحلة ثالثة عرفت بالتأثيرات المعتدلة لوسائل الإعلام أعادت القوة إلى وسائل الإعلام من جانبها المعرفي بدلا من جانبها السلوكي.

ويعد (ليبمان Lippman) أول من لفت الأنظار في كتابه (الرأي العام) الذي صدر عام 1922 إلى دور وسائل الإعلام في تشكيل الجوانب المعرفية عندما فرق بين الواقع الحقيقي من حولنا والصورة التي ترسمها وسائل الإعلام في أذهاننا. وعلى الرغم من تجاهل هذه التصورات خلال عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي فإنها عادت إلى الظهور في بداية

---

[1] سامي طايع، **بحوث الإعلام**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001، ص: 10.

[2] أرمان وميشال ماتلار، ترجمة نصر الدين لعياضي وصادق رابح، **تاريخ نظريات الاتصال**، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص: 58-59.

الستينات على يد مجموعة من الباحثين الأمركيين، أمثال (كوهين Cohen) و(لانج لانج Lang Lang) وغيرهم؛ حيث أعادوا الاعتبار لقوة وسائل الإعلام بعد أن أهملت قرابة عقدين من الزمن نتيجة للتشكيك في قوتها وتأثيراتها في الأفراد والجماعات.

ويعد الباحثان (ماكمبوس Maxwell Mc Combs) و(شو Donald shaw) أول من قدم الدليل العلمي على صحة هذا التوجه البحثي في دراستها لحملة انتخابات الرئاسة الأمريكية[1]، قد فتحت هاتان الدراستان الطريق أمام دراسات "ترتيب الأولويات" التي تفترض وجود علاقة قوية بين الطريقة التي تعرض بها وسائل الإعلام الموضوعات على الجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل، بمعنى أن وسائل الإعلام بتركيزها على مواضيع معينة فهي تسطر في ذهن جمهورها ترتيبا معينا لهذه المواضيع حسب أهميتها.

ويرجع الباحثون تاريخ تحديد الأولويات إلى وظيفة تحديد الأولويات "ترتيب الأولويات" والتي ظهرت عام 1958 في مقال (لنورتون لونج Norton Long)، إلا أن أفضل تصريح حول هذه الوظيفة ظهر لدى (برنارد كوهين Bernard Cohen) في كتابه (الصحافة والسياسة الخارجية) لعام 1963 والذي قال بأن الصحافة يمكن ألا تكون ناجحة كثيرا في أن تقول للناس بماذا يفكرون، ولكنها ناجحة إلى حد كبير في أن تقول للقراء عن الأشياء التي يفكرون حولها.

فنظرية "تحديد الأولويات" أو "ترتيب الأولويات" أو "أجندة ستينغ".. تعد من الأطر النظرية التي تبحث في تأثير وسائل الإعلام حيث تهتم بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل لتحديد أولويات القضايا السياسية والاجتماعية التي تهم المجتمع.

ويفترض هذا المدخل أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تحدث في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة والتحكم في طبيعتها ومحتواها، هذه الموضوعات تثير اهتمام الناس تدريجيا وتجعلهم يدركون ويفكرون فيها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبيا عن الموضوعات التي لا تطرحها وسائل الإعلام، وعملية الانتقاء اليومي لموضوعات قائمة أولويات وسائل الإعلام وأساليب إبراز أو طمس تلك الموضوعات، وتحريكها صعودا أو هبوطا لا تستهدف إثارة اهتمام الجمهور العام فقط، إنما هي عملية تستهدف صانعي القرار السياسي[2].

2-خلفية تاريخية لنظرية تحديد الأولويات

---

[1] محمود حسن إسماعيل، **مبادئ الاتصال ونظريات التأثير**، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار العالمية، 1998، ص: 272.

[2] هبة جمال الدين، **أولويات الإعلام وعملية تشكيل الرأي العام**، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني والثلاثون، مصر، سبتمبر، 1993، ص: 10.

إن الفرضية الأساسية لنظرية تحديد الأولويات مفادها أن أثناء عملية صنع الأخبار تقوم وسائل الإعلام باختيار بعض القضايا من بين الكم الهائل الموجود على الساحة لتضعها في مستهل الأخبار، في الوقت الذي لا تكتسي فيه أهمية في أذهان الجمهور وجزء لا يتجزأ من أجندته القائمة، بعبارة أخرى تحديد الأجندة التقليدية (لأنه يوجد شكل حديث لها) يعني أن تأثير وسائل الإعلام في مجال تكوين الرأي العام يتم بتركيز انتباه الجمهور على من؟ وماذا يفكر؟

هذه الظاهرة وفي زمن عدم وجود التلفزيون كان قد أشار إليها Lippman Walter في كتابه Public Opinion.

ويرجع بعض الباحثون في تاريخ تحديد الأولويات إلى أن أول إشارة مباشرة إلى وظيفة الأجندة "ترتيب الأولويات" ظهرت عام 1958 في مقال "لنورتن لونج" إلا أن أفضل تصريح حول هذه الوظيفة ظهر لدى "برنارد كوهن Cohen Bernard" في كتابه الصحافة والسياسة الخارجية عام 1963.

إلا أن البعض يرجعها لـ "ليبمان Walter Lippman" الذي يرى أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصور الذهنية لدى الجماهير، وفي الكثير من الأحيان تقدم هذه الوسائل – بيئات زائفة – في عقول الجماهير وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهم المجتمع" وعند حديثه عن الاستخدامات الرمزية للسياسات أشار "ليبمان" إلى أن السياسات عبارة عن سلسة من الصورة الذهنية التي يتم نقلها من خلال وسائل الإعلام، وتكون هذه الصور الذهنية "بانوراما" متحركة تقع أحداثها في عالم لا يدركه معظم الجمهور العام"[1].

وهناك نص مباشر لم يلتفت إليه الباحثون من قبل حول وظيفة ترتيب الأولويات حينما اعتبر "برنارد بيرلسون" 1948 في مقاله المعنون "الاتصالات والرأي العام" أن وسائل الإعلام تعد المسرح السياسي للمناظرات الجارية، ويرى أن هناك بعض الدلائل بأن المناقشات الخاصة حول المسائل السياسية تأخذ مؤشراتها من عرض وسائل الإعلام لهذه الرسائل، إذ أن الناس يتحدثون في السياسة متماشين في ذلك مع الخطوط التي ترسمها وسائل الإعلام... فوسائل الإعلام بهذا المعنى ترشد وتعلم الجمهور عما يتحدثون.

وتبعا لهذا النموذج فإن الجمهور لا يتعلم من وسائل الإعلام فحسب المسائل العامة والأمور الأخرى، ولكنه يتعلم كذلك كم تبلغ المسائل من أهمية تبعا للتأكيد الذي تلقاه من قبل وسائل الإعلام[2].

---

[1] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1998، ص 288.

[2] صالح خليل أبو الأصبع، **الاتصال الجماهيري**، ط1، دار الشروق للنشر، الأردن، 1999، ص 219

إن أحد المفاهيم الرئيسية في نظرية تحديد الأولويات هو الاختيار الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية قبول أو رفض مفردة من المفردات الإخبارية، وهذا المفهوم كان قدا ابتكره Krut Lewin سنة 1947 حول قرارات ربات البيوت بخصوص شراء مواد غذائية، حيث لاحظ أن تدفق المعلومات عبر بعض القنوات التي تحتوى على "مناطق بوابات"، بخصوص ما إذا كان يسمح للمعلومات أو السلع بالدخول، أو التواصل في القناة.

هذه الفكرة طبقها White 1950 في دراسة قرارات محرر القصص البرقية الخبرية في جريدة أمريكية بشأن قبول البرقيات أو رفضها، والتي اعتبرها (القرارات) النشاط الأهم في حراسة البوابة، وعليه فإن نموذج White شكل الأرضية التي انطلقت منها الأبحاث اللاحقة في عملية اختيار الأخبار من البرقيات الخبرية لوكالات الأنباء، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج من حيث أنه يتجاهل العوامل البنائية التنظيمية في عملية اختيار الأخبار واعتبر المسألة شخصية – التركيز على المحرر – إلا أن White ساهم باسم في مدرسة بحث كاملة حول المبلغين[1].

تحديد الأولويات هي ترتيب الأولويات أو وظيفة المفكرة[2] ترجع الأصول النظرية لهذه البحوث إلى ولتر ليبمان Walter Lippman الذي أسس لها في كتابه الرأي العام سنة 1922 حين رأى أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصور الذهنية لدى الجماهير، وإن كانت غالبا ما تطرح – بيئات زائفة – وتعمل على تكوين الرأي العام بتقديم القضايا التي تهم المجتمع[3].

لكن الباحثون يعتبرون أن أول إشارة مباشرة للنظرية والإقراء بهده الوظيفة لوسائل الإعلام – نظرا لتجاهلها تماما في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين – كانت لـ نورتون لونج Norton Long في مقاله سنة 1958 لوضحها أكثر برنارد كوهن Bernard Cohen، إذ أحياها بعد ذلك بنحو أربعين سنة في كتابه الصحافة والسياسة الخارجية عام 1963 حين أكد وجهة نظر ليبمان بقوله: "أن وسائل الإعلام لا تنجح دائما في إبلاغ الجماهير كيف يفكرون (الاتجاهات) ولكنها تنجح دائما في إبلاغهم عما يجب أن يفكروا فيه (المعلومات)"، أي أنها تعلم جمهورها وترشده إلى ما يجب أن يتحدث فيه، فهي قادرة على تعليمه مدى الأهمية التي تكتسبها المسائل والقضايا[4].

3-تطور نظرية تحديد الأولويات

---

[1] السعيد بومعيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب**-دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة- أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2005-2006، ص: 85.

[2] ترد النظرية أيضا لدى بعض الكتاب في علوم الإعلام والاتصال بإسم "وضع الأجندة".

[3] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص 288

[4] نفس المرجع السابق، ص 290.

تعود الأصول الفكرية لدراسات تحديد الأولويات إلى ما كتبه ليبمان Lippmann عام 1922 عن: "دور وسائل الإعلام في إيجاد الصلة بين الأحداث التي تقع في العالم الخارجي والصور التي تنشأ في أذهاننا عن هذه الأحداث".

وبعد أربعين سنة ،أي في عام 1963 كتب كوهن برنارد Cohen Bernard عن قوة وأهمية وسائل الإعلام في تحديد الإعلام القضايا التي يهتم بها المجتمع.

لقد عبرا ليبمان وكوهن عن المعنى الذي إنبثقت منه دراسات تحديد الأولويات بعد أول دراسة أمبريقية تحمل هذا المصطلح العلمي الجديد عام 1972 (لمكسويل ماكومبس ودونالد شو MC Combs and Donald Show) وتزامنا مع هذه الدراسة الإمبريقية كانا الباحثان (كوب وألدر Cobb and Elder) يطوران أفكار مشابهة عن وضع أجندة السياسة "وهي العملية التي تنتقل بمقتضاها أولويات وسائل الإعلام إلى أولويات السياسة العامة[1]؛ بمعنى أن القضايا التي تحصل على اهتمام وسائل الإعلام في دولة معينة في فترة زمنية معينة تتبناها الدولة باعتبارها سياسة عامة كون وسائل الإعلام الصوت المعبر عن إحتياجات الرأي العام.

فتم اعتبار نظرية تحديد الأولويات "أحدث النظريات العلمية في مجال الإعلام السياسي"[2] أما وضع أجندة وسائل الإعلام فلم يحظ بالاهتمام الكافي، وتم قبول أولويات اهتمامات وسائل الإعلام كما هي دون البحث في العملية التي سبق تشكيلها، والتي تشمل كل التفاعلات بين وسائل الإعلام والمصادر الإخبارية وغيرها في إطار من التنافس والتعاون المحكوم بقيم وممارسات وإجراءات معينة.

في عام 1992 كتب Show and MC Combs أول دراسة نشرت عن تحديد الأولويات: "تتسع المجالات البحثية لتحديد الأولويات يوما بعد يوم، ويتضاعف التقدير العلمي لهذا التوجه البحثي نتيجة استكشافه للأدوار الفاعلة التي تمارسها الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى في حياتنا السياسية والاجتماعية" وقد تعمق الباحثون في اتجاهات بحثية نظرية ومنهجية جديدة خارج نطاق المفهوم الأول لتحديد الأولويات الذي كان سائدا في السبعينات.

وإن أهم ما يميز هذه النظرية العلمية هو قدرتها المستمرة على توليد تساؤلات بحثية جديرة بالبحث واستكشاف مجالات وطرق جديدة، ومن هذا المنطلق تميزت نظرية تحديد الأولويات بثلاث سمات أساسية هي:

– النمو المستمر للدراسات التطبيقية في مجال تحديد الأولويات منذ أن بدأ الاهتمام بها حتى اليوم؛

---

[1] حمادة بسيوني: **وسائل الإعلام والسياسة**، دار النهضة للشرق، القاهرة، 1997، ص 124.

[2] محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 1997، ص 347.

– قدرتها على تحقيق التكامل بين عدد من المجالات البحثية الفرعية (الاتصال – السياسة – المجتمع)؛

– قدرتها على توليد قضايا بحثية وأساليب منهجية جديدة.

ويرى العديد أن نظرية "تحديد الأولويات" من النظريات المتكاملة لاهتمامها بدراسة "الاتصال الشخصي إلى جانب الاتصال الجماهيري"[1] فقد أكدت عديد الدراسات أن الاتصال الشخصي (المثقف العضوي) له دور مهم في بنية النظرية إذ يمكن أن يدعم أو ينافس وسائل الإعلام (الصحافة المكتوبة) في ترتيب أولويات الجمهور (الرأي العام)، بحيث يعزز تأثير هذه الوسائل بالنسبة للقضايا التي تتم تغطيتها بتوسع في وسائل الإعلام، بينما يمكن أن ينافس أولويات وسائل الإعلام فيما يتعلق بالقضايا التي تتم تغطيتها بشكل أقل في تلك الوسائل.

في أواخر التسعينات من القرن الماضي اهتم الباحثان (بروسيوس وويمان Brosius and Wiemann) "بالتكامل بين الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري وإعتبرا هذا التكامل فرضية أساسية في نظرية تحديد الأولويات ونموذج إنتقال المعلومات على مرحلتين"[2] وتم المزاوجة لقياس التأثير من جوانب عدة بين وسائل الإعلام وقادة الرأي والجمهور سعيا لتحقيق البعدين التفاعلي والتكاملي في نظرية تحديد الأولويات لمعرفة من يؤثر في الآخر.

4–المفاهيم الأساسية لنظرية تحديد الأولويات:

1) أن وسائل الإعلام قد لا تنجح كل الوقت في تعريف الناس "كيف يفكرون" ولكنها تنجح بكفاءة في تعريف الناس "فيم يفكرون؟".
2) إن الفرد الذي يعرض نفسه لأجندة وسيلة إعلامية معينة سوف يكيف أو يتكيف إدراكه للأهمية المنسوبة للقضايا المعروضة في اتجاه يتفق وحجم الاهتمام الممنوح لهذه القضايا في الوسيلة المستخدمة أي أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تركيز وسائل الإعلام على موضوعات معينة وتركيز أو بروز نفس الموضوعات لدى الجمهور المتلقي، ويمكن صياغة هذه العلاقة في شكل سببي على النحو التالي: زيادة التركيز على موضوع معين أو قضية معينة يسبب زيادة بروز هذا الموضوع أو تلك القضية عند الجمهور.
3) يختلف الدور التأثيري لتحديد الأولويات عن التأثير الإقناعي الذي تتضمنه نظرية الحقنة تحت الجلد والتي تحذر من دور وسائل الإعلام في تشكيل الاتجاهات العامة للناس، ما

---

[1] أماني فهمي، **الاتجاهات العلمية الحديث لنظريات التأثير في الراديو والتلفزيون**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الرابع، ديسمبر، 1998، ص 341.

[2] محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، مرجع سابق، ص 177.

يحبون وما يكرهون، معارضتهم وتأييدهم للموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالتأثير المتميز لتحديد الأولويات يفترض تركيز الاهتمام العام حول قضايا أو أحداث أو أشخاص معينة وتحديد الأهمية التي يمنحها الجمهور للموضوعات العامة، حيث يميل الناس إلى إبراز أو استبعاد ما تبرزه أو تستبعده وسائل الإعلام، فوسائل الإعلام تتسم بالذيوع والانتشار ولكنها ليست بالضرورة أداة إقناع في كل الحالات.

4) تؤثر وسائل الإعلام بشكل مباشر وقوي على الرأي العام إلا أن طريقة استخدام الناس لوسائل الإعلام تؤثر في دور وسائل الإعلام وتأثيرها على القضايا العامة

5) على الرغم من أن هذه النظرية تبدو صحيحة وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تؤيدها إلا أن هناك استثناءات، ومعظمها يتوقف على الظروف أو الشروط العامة لتحديد الأولويات. ومن أهم هذه الشروط:

أ) أن وسائل الإعلام تقوم بعملية اختيار أو انتقاء مستمر لما تقدمه فالكاتب يستخدم جزءا ضئيلا من المعلومات المتاحة لديه عن الموضوع الذي يقدمه ثم يختار المحرر بعد ذلك من بين المعلومات التي تصله، وأخيرا إذا لم يعرض الموضوع بشكل بارز ومتكرر فإن هناك احتمال أن يفقد الجمهور هذا الموضوع وسط بيئة متشعبة بالمعلومات لذلك فان أي موضوع لن يمثل جزءا من أجندة الجمهور إلا إذا استولى على اهتمامه.

ب) تلعب حاجات وتحيزات الجمهور دورا رئيسيا في تحديد الأولويات، فقد وجد أنه على الرغم من الأهمية الممنوحة لبعض الموضوعات إلا أن الجمهور لم يمنح هذه الموضوعات إلا اهتماما بسيطا لأنه يراها غير مناسبة له.

ت) تمثل حاجات قطاعات الجمهور المختلفة للمعلومات عاملا أساسيا في تحديد الأولويات.

6) أن زيادة تعرض الجمهور لوسائل الإعلام تزيد من قدرته على وضع تصورات أو حلول للمشكلات والقضايا العامة، وإن كانت النقاط السابقة تؤكد على دور وسائل الإعلام في تحديد الأولويات إلا أن دور وسائل الإعلام مرتبط بشكل أساسي بتدعيم القيم الاجتماعية السائدة، واضفاء صفة الشرعية على مواقع الصفوة، أكثر من تكوين قضايا جديدة أو الدفاع عن قيم جديدة، لذلك فان التأثير السياسي لوسائل الإعلام من الأفضل تسميته تدعيم الأجندة وليس تحديد الأولويات، فوسائل الإعلام ليست مصادر مستقلة لوضع القضايا والقيم التي تشكل الأجندة السياسية، والسبب الرئيسي لذلك هو أن الناس الأكثر تأثرا بالتغطية الإعلامية للقضايا هم أقل القطاعات علما بالقضايا والتي تلعب

دورا أساسيا في تحديد القضايا ووضع حلولها فهي القطاعات الأقل تأثيرا بالتغطية الإعلامية.

إن هذه الفكرة تفسر عملية انتقال الأجندة السياسية من الصفوة إلى وسائل الإعلام ثم إلى الجمهور العام وليس من وسائل الإعلام إلى الصفوة أو الجمهور مباشرة.

7) إن الفكرة السابقة لا تعني أن تحديد الأولويات أو تدعيم الأجندة عملية خطية تسير في اتجاه واحد فقط، ذلك أنه تحت ظروف معينة يؤثر الرأي العام في أجندة وسائل الإعلام إلا أن الاتجاه العام الناتج من معظم الدراسات السابقة هو انتقال الأجندة من وسائل الإعلام إلى الجمهور.

8) إن قضية وضع الجمهور لأجندة وسائل الإعلام ليست فكرة نظرية فقط ولكن هناك بعض الدراسات التي أجريت بهدف التعرف على اتجاه السببية من وسائل الإعلام إلى الجمهور أم العكس، فقد توصل (كلاين Kline) إلى أن هناك قضايا أثرت فيها التغطية الإعلامية.

وفي عام 1973 أجرى (هاني hany) وآخرون دراسة للتحقق من المشكلة السابقة، وبينما قاموا بتحليل مضمون وسائل الإعلام لمدة ثلاثة أشهر إلا أنه اتضح أن المضمون الإعلامي كان يتغير والاهتمام الجماهيري ثابت. وقد توصل (فانكهوسر funkhouser) في نفس العام إلى أن وسائل الإعلام يمكن أن تنشىء اهتمامات الجمهور بشكل مستقل وبعيدا عن الظروف الحقيقية للعالم المحيط.

ويرى (ماكلويد) أن معظم الدراسات الخاصة بتحديد الأولويات تعتمد على تصميمات ثابتة، وتتوصل إلى نتائج مبنية على مقاييس في فترة زمنية واحدة وتنتهي إلى أن وسائل الإعلام تضع أولويات الاهتمام لجمهورها، ولكن العكس أيضا قد يكون صحيحا، وهو أن اهتمامات وسائل الإعلام ليست إلا انعكاسا لاهتمامات جمهورها. إن التفسير السببي القائل بأن الجمهور يضع اهتمامات "أجندة" وسائل الإعلام يمكن اختباره فقط عن طريق تصميمات جديدة تقاس فيها اهتمامات وسائل الإعلام والجمهور على فترات متعاقبة.

9) إن المنظور الأوسع لتحديد الأولويات لا تقف حدوده عند التغطية الإعلامية لقضية ما وتشكيلها لأجندة الجمهور في وقت زمني معين، ولكنه يتعدى ذلك إلى النظر إلى الأجندة السياسية كسلسلة أو مجموعة من القيم الاجتماعية التي تضفي عليها وسائل الإعلام صفة الشرعية عبر فترة زمنية طويلة، بحيث يمكن القول: إن تناول قضايا معينة في وسائل الإعلام قد يكون له تأثيرات هامشية على المدى القصير ولكن على المدى الطويل فان التركيز على قضايا معينة يدعم نوعية معينة من القيم الاجتماعية، فوسائل الإعلام تخلق نوعا من السيطرة في المجتمع. وهذا المصطلح يشير إلى دور وسائل

الإعلام في جعل قيم وأفكار معينة تسيطر أو تسود في المجتمع، وابتعاد القيم والأفكار والصور الذهنية، غير المنسجمة أو المتناغمة، مع الحقيقة.

هذا يعني أن وسائل الإعلام تقوم بدور حارس البوابة أو الناقل للأفكار والقضايا ذات الصفة الشرعية وترشح أو تقصي الأفكار والآراء والراديكالية التي تهدد بناء المجتمع أما الآراء والقيم والأفكار التي تدعمها وسائل الإعلام فهي تلك التي تتسم بكونها مفهومة ومقبولة لدى الجماهير.

10) إن هذا المنظور الأوسع لتحديد الأولويات يلخصه (جنوتس) بقوله: "إن تأثير وسائل الإعلام ليس في التحويل الدرامي المفاجئ لقضايا واهتمامات الرأي العام" ولكنه يتمثل في وضع الحدود أو الإطار العام للمناقشات والمناظرات العامة للقضايا الخلافية.

إن تقرير (جنوتس janowits) يحدد الوظيفة السياسية لوسائل الإعلام في إضفاء الشرعية أو القبول الاجتماعي لأفكار ومفاهيم معينة واستبعاد أفكار ومفاهيم أخرى من الجدل أو النقاش السياسي.

11) تقوم وسائل الإعلام بوظيفة جديدة لكل قضية تحتل مكانا في أولويات اهتماماتها حيث تنتقي الآراء والأفكار بشكل متناغم وتبعد عن الآراء والأفكار المتنافسة بشكل يقدم القضية في كل متماسك من المعلومات والحقائق مما يخلق صورة ذهنية بموضوعية هذه القضية وتعبيرها عن الحقيقة السياسية.

12) تعددت الآراء حول مفهوم الأجندة فهي قضايا سياسية تتكون نحوها بدائل السياسات وتتبلور صوبها المعارضة أو التأييد فالمفهوم لا يتضمن موقف الفرد من القضية أي الموافقة أو المعارضة النسبية على سياسة ما ولكن يشير فقط إلى الأهمية النسبية الممنوحة لقضية أو قضايا معينة.

وقد أشار (واكرWalker) لمفهوم الأجندة على أنها القضايا التي تناحرها الجماعات القيادية المختلفة أمثال الزعماء السياسيين أو زعماء الجماعات ذات النفوذ.

وقد حدد (جولدنبرج goldenberg) مفهوم الأجندة السياسية باعتبارها اهتمام الجمهور العام بالقضايا وركز على عنصر واحد من عملية بناء الأجندة وهو دور وسائل الإعلام في تحديد سعة وعمق الاهتمام العام بالنسبة لقضايا محددة.

13) هناك مصادر مختلفة عند تحديد الأولويات وليس فقط وسائل الإعلام؛ فهناك مثلا خبرة الفرد الشخصية والظروف المحيطة به وتأثير الجماعة والبيئة عليه، فأي تفسير لتحديد الأولويات يجب أن يتضمن الخصائص الكلية للجمهور والخصائص المتعلقة بالأفراد والظروف المحيطة في العالم الخارجي التي يحتمل أن تؤثر في القضية.

أما النموذج الذي يفترض تساوي تأثير وسائل الإعلام في تحديد الأولويات فلن يصل إلى الحقيقة حيث إن هناك احتمال أن يتفاعل فردان لنفس حجم التغطية الإعلامية بشكل مختلف ويرجع ذلك إلى استعداداتهما المسبقة أي اتجاهاتهما نحو القضية.

14) من أهم أسباب التحيز في دراسات تحديد الأولويات أن الموضوعات الخاضعة للدراسة قد تحظى بكثير من الأهمية من جانب الجمهور لأسباب أخرى، على سبيل المثال فان التغطية الإعلامية لمرشح معين تتأثر إلى حد كبير بالتغطية الإعلامية للحملة ككل، من ذلك أن الجماهير قد يكون لها موضوعات ذات أهمية كبيرة على الرغم من أنها لا تحظى باهتمام وسائل الإعلام.

5-تطبيق نظرية "تحديد الأولويات" داخل البيئة العربية:

على الرغم من قبول وتبني الفرضيات العلمية لنظرية "تحديد الأولويات" وتشعب مجالات البحث حولها وتعدد استخدام المناهج والأدوات إلا أنه، عددا من الدراسات التي أجريت في إطارها قد أغفلت أن النظرية تفيد في تفسير بعض الجوانب الجزئية في الإعلام (والاتصال) ولكنها لا تتضمن أبعادا فكرية أو فلسفية واضحة[1]، هذا من جهة، وأن أهمية هذه النظرية تكمن في تفسير واقع هذه العلاقة مع سياقات إجتماعية وثقافية وسياسية مخالفة لتلك التي ظهرت فيها، من جهة أخرى.

سياقات مخالفة قد تؤدي إلى مفارقات بين ما تعرضه وسائل الإعلام وبين أولويات الأفراد من مواضيع. وقد تخالف تماما فرضية النظرية القائلة بوجود علاقة بين المواضيع التي تعرضها وسائل الإعلام وبين أولوية هذه المواضيع في أذهان جمهور هذه الوسائل.

وهذا ما توصل إليه وأكده الدكتور يوسف تمار في رسالة دكتوراه حول "العلاقة بين الجمهور الجزائري والصحافة المكتوبة الجزائرية، أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004 في الجزائر، بخلفية فرضية الأجندة ستينغ" والتي تناولت علاقة الجمهور الجزائري بالصحافة المكتوبة الجزائرية، أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004 في الجزائر، بخلفية فرضية جدول الأعمال. وذلك بتحليل الواقع الإعلامي الاتصالي في الجزائر من خلال فرضية "تحديد الأولويات" ومدى إمكانية الاستعانة بالأسس التي بنيت عليها في تفسير منابع القرار الإعلامي أي تحديد القضايا والأحداث والمواضيع التي تصبح محل اهتمام الصحافة المكتوبة وجمهورها.

وقد تمحورت الإشكالية التي قادت البحث حول: إلى أي مدى يمكن أن تساعدنا فرضية جدول الأعمال في دراسة واقع العلاقة بين الصحافة المكتوبة الجزائرية وجمهورها أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004؟ وما هي السياقات النظرية التي تطرحها هذه الفرضية كيف يمكن أن نستعين بها لتفسير هذه العلاقة؟

---

[1] عبد الرحمن عزي، **في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز** ، م،س،ذ. ص: 9.

وقد خلصت دراسة الدكتور تمار وجود مفارقات بين ما تعرضه الصحافة المكتوبة وما يفكر فيه الناس من مواضيع. أي مفارقات تلغي الفرضية وتتمثل في:

- تنطلق نظرية "تحديد الأولويات" من مسلمات ليست هي نفسها في المجتمع والثقافة الجزائرية. منها وجود جمهور وسائل الإعلام واضح المعالم قار ومحدد الوظائف في السياق الاجتماعي الكلي، بينما في الجزائر لا نزال في إطار البحث عن هذا الجمهور وإشكالية تحديده. فهو غير واضح من الناحية النظرية، وفي طور التشكيل من الناحية التطبيقية لأن الصحافة المكتوبة لا تزال عاملا جديدا يطرح التناقضات في الدور الذي يجب أن تلعبه في المجتمع، وليست نظام معلومات ضروري لاستمرار المجتمع كما هو الشأن في الدول ذات الممارسة الصحفية الطويلة
- ركزت نظرية "تحديد الأولويات على ثنائية الفرد ووسائل الإعلام لدراسة العلاقة بينهما، دون الإشارة إلى السياق الذي تتفاعل فيه هذه العلاقة. بمعنى أن هذا السياق محدد المعالم بالنسبة للقائمين على هذه النظرية، ويمتاز بالاستقرار والنضج والوعي السياسي الذي يسمح للفرد بالتعبير عن آرائه ومواقفه السياسية، ووسائل الإعلام من الضروريات في سلم مصادر المعلومات لديه، علاوة على أنها، المحرك الأساسي للحياة السياسية، خاصة أثناء الحملات الانتخابية. بينما لازال هذا السياق في الجزائر غير مستقر وغير ناضج بحكم عوامل منها السلوك السياسي للفرد الجزائري الذي لم يتحرر بعد من تجربة الاحتكار السلطوي الذي كان يمنع التعبير عن الآراء خارج الحدود التي يرسمها الحزب، ما جعل الفرد الجزائري لا يتمتع بحرية تسمح له بأداء رأيه حول مختلف القضايا. أما وسائل الإعلام فهي في صدد البحث عن المناخ الملائم الذي يسمح لها بأداء مهامها في تزويد الفرد الجزائري بالمعلومات والأخبار المختلفة التي تمكنه من متابعة النقاش والصراع السياسي وتكوين رأيه فيهما، ما يطرح مفهوم الفضاء العمومي محل نقاش وليس مسلمة يمكن الانطلاق منها لدراسة تحديد الأولويات.
- تنطلق نظرية "تحديد الأولويات" من الفرد الواعي بالأمور السياسية ودرجة مشاركته الكبيرة –السياسة الخاصة– ما يجعل منه مواطنا مشاركا في الحياة السياسية وصنع للقرار. أسباب ذلك هي طبيعة عمل وسائل الإعلام التي لا تقتصر على تقديم الآراء للفرد بقدر ما تساهم في تقديم المعلومات الكافية التي تساعده على تكوين رأيه في المسائل التي تعرض عليه بكل حرية وبدرجة كبيرة. أما في مقامنا هذا وبناءا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الفرد الجزائري لم يتضح لديه بعد مفهوم السياسة وحدودها علاوة على أن هذا الميدان لا يعنيه كثيرا. فهو يرى فيه مجالا خاصا بفئة من الأفراد يشكلون السلطة العليا في البلاد، وكل ما يصدر عنها لا يعنيه مباشرة. لهذا السبب يعجز الفرد المواطن عن إدراك وفهم الصراعات السياسية التي تحدث أثناء

الحملات الانتخابية بين مختلف المرشحين. أما الصحافة المكتوبة فهي تعبر عن هذه الصراعات من زاوية تتماشى وايديولوجيتها وتوجيهاتها وتقدم للفرد المواطن رأيا جاهزا يعبر عن تلك التوجهات، وليس معلومات تثقيفية تساهم في نضجه السياسي وتوعيته.

- لا تناقش نظرية "تحديد الأولويات" المكانة التي تحتلها وسائل الإعلام في المجتمعات التي طبقت فيها، باعتبار أن هذه المكانة تتصدر منابع المعلومات لدى الرأي العام، حيث يستقي الفرد معظم معلوماته، السياسية الخاصة، منها، ما يجعلها طرفا فعالا في تكوين وجهات النظر والرأي. وقد أشار (كنيال كرنيو) إلى دراسة أنجزت في الولايات المتحدة عام 1988، والتي انتهت إلى أن معظم القضايا المتداولة في أوساط الرأي العام الأمريكي هي من صنع الصحافة المكتوبة وما زاد هذه المكانة ترسيخا هو نقص درجة الأمية وانتشار التعليم وظهور جماعات اجتماعية تنادي بالمشاركة السياسية أكثر والأخذ برأيها في الشؤون العامة للدولة. لكن الدراسة التي قمنا بها، أثبتت أن المواطن الجزائري، لا يعرف الدور الذي يجب أن تقوم به الصحافة المكتوبة، وبالتالي لا يكون رأيه حول القضايا المعروضة للنقاش من محتوياتها بل من دوائر أخرى تشكل في مجملها المنابع الأساسية لمعلوماته، (العائلة المسجد، المقاهي، الجماعات المهنية...الخ) وهنا يطرح مشكل الاعتماد على هذه النظرية لتفسير السلوك الإعلامي للمواطن الجزائري أمام قضايا النقاش، لأن البداية تكون من تحديد مكانة الصحافة المكتوبة ودورها في العلاقات الاجتماعية للمواطن الجزائري، بعد ذلك يمكن الانطلاق في تفسير العلاقة بين المواطن وبين وسائل الإعلام
- لنظرية "تحديد الأولويات" حدود اصطدمت بها نتائج الدراسة، التي لم تجد ذلك الاعتماد المطلق والوحيد للفرد على وسائل الإعلام في تكوين آرائه حول القضايا المعروضة للنقاش أثناء الحملة الانتخابية على وسائل الإعلام، فهي ترى أن الصحافة المكتوبة تلعب دورا هاما في تحديد معظم ما يتحدث عنه الناس وما يعتقد الناس أنه حقيقة وما يعتبره الناس مشكلات يجب التعامل معها، وإلى حد كبير فان الصحافة تضع أجندة المواطنين.
- لكن (فرانسيس بال françis Balle) يرى في هذا الصدد أن الأعمال الخاصة بنظرية "تحديد الأولويات"، لا توضح لنا في الحقيقة الترتيبات التي يحدثها كل منا على القضايا، والتي تخلط أولوياتها التي نعتقد أن مصدرها وسائل الإعلام. وبهذا وفي الكثير من الأحيان (من هذا يمكن تفسير التباين بين جدول أعمال الجمهور وجدول أعمال وسائل الإعلام التي وصلت إليهما الدراسة) تلح الصحافة المكتوبة وتحاول فرض قضايا لا تشغل الرأي العام، عوض أن تكون المكان المفضل لاستقبال الآراء. فالصحافة المكتوبة في الجزائر، تقوم بالمهام الأولى وغير قادرة على القيام بالمهام الثانية.

- وإذا عدنا إلى الأسس (المتغيرات) التي بنيت حولها نظرية "تحديد الأولويات"، نرى أنها غير متاحة في المجتمع الجزائري بناءا على النتائج التي وصلنا غليها. ففي قضية الاستمرارية التي جعلت منها هذه النظرية متغيرا أساسيا لوضع جدول أعمال الصحافة المكتوبة، والتي تعني أن وسائل الإعلام عبر تواجدها المستمر والانتشار الكبير، تعد من المنابع الأساسية إن لم تكن الوحيدة للمعلومات التي تساعد الفرد على بناء تصوره لمحيطه وعالمه الخارجي (بل والداخلي أيضا) وأنه بحكم التكامل بين الفرد ووسائل الإعلام، فإنه يتقبل جدول أعمالها ويقتنع بها. لكن الواقع الجزائري، يطرح سياقا مخالفا، فوسائل الإعلام، وحتى وإن كان تواجدها مستمرا من حيث الوجود، لم تصل بعد لتشكيل أهم مصدر لمعلومات الفرد، وهذا راجع إلى عدم انتشارها بالقدر الكافي في أوساط الجمهور الجزائري، ما يعني أن الكثير من أفراد المجتمع الجزائري، لا زالوا يعتمدون على منابع أخرى لجمع معلوماتهم حول محيطهم الخارجي والداخلي منها المحادثات اليومية والعلاقات الشخصية والمحاكاة، وعليه فان الاستمرارية ليست شرطا أساسيا لوصول وسائل الإعلام إلى ما طرحته نظرية تحديد الأولويات من مكانة، إذ أن تلك المكانة في المجتمع الجزائري، خاضعة لمنافسة المؤسسات الاجتماعية الأخرى (العائلة، الحي، المسجد، رفقاء العمل...الخ) ما يجعل وسائل الإعلام طرفا فقط من هذه الأطراف التي تساعد الفرد على معرفة محيطه.
- في قضية التراكم التي اعتمدت عليها نظرية تحديد الأولويات، كمتغير في بناء وسائل الإعلام لجدول أعمال الرأي العام، والتي تعني التكرار المتراكم والمستمر لبعض القضايا والاتجاهات التي تصبح من اهتمامات الفرد، وجدنا في دراستنا هذه أن الصحافة المكتوبة، وعن طريق التكرار المشار إليه سابقا، لم تصل إلى فرض بعض القضايا على جمهورها، بدليل أن قضية الأمن التي تم تكرارها 112 مرة خلال فترة الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004 في الجزائر، لم تكن من بين أهم القضايا التي شغلت بال الجمهور. وهناك قضايا كثيرة أخرى تم تكرارها بشكل كبير لم نجد لها نفس الأهمية لدى الجمهور. فالتكرار إذن متغير غير كاف لفهم العلاقة بين وسائل الإعلام وجمهورها في اختيار القضايا التي تكون محل نقاش في مرحلة من المراحل.
- فالاتفاق الذي ركزت عليه نظرية تحديد الأولويات، متغير آخر يجعل وسائل الإعلام في صدارة وضع جدول أعمال للجمهور، والذي يعني أن الفرد في سعيه المستمر للتوجه السياسي تنتج لديه زيادة في التعرض لمضمون وسائل الإعلام تزيد من درجة الاتفاق بين اهتمامات وسائل الإعلام واهتمامات الجمهور. لكن النتائج التي أظهرتها الدراسة، هي أن الجمهور الجزائري لا يسعى باستمرار للتوجه السياسي بدليل أن هذا الميدان لا يهمه كثيرا وأن متابعته للأخبار السياسية الخاصة بالجزائر متوسطة فكيف يتم الاتفاق

بين مضمون الصحافة المكتوبة التي تطغى عليها الجانب السياسي بحكم طبيعتها، ومواقف الجمهور الذي لا تستهويه السياسية كثيرا؟

- ولعل أهم خلل يمكن أن يحدث في محاولة تطبيق فرضية تحديد الأولويات، هو في مفهوم الرأي العام. حيث أن هذه الفرضية تنطلق من وجود رأي عام محدد الأبعاد وطرف فعال في الاتصال السياسي. فهو جزء من الظواهر الاجتماعية المسلم بها، لكن عند محاولة تطبيق نظرية تحديد الأولويات في مجتمع مثل الجزائر، يصطدم الباحث بإشكالية وجود الرأي العام، أولا، إذ الكثير من الباحثين لا يقرون بوجوده لغياب مستلزمات هذا الوجود، مثل الجو السياسي الملائم لطرح الأفكار والتعبير عن المواقف، وجود وسائل الإعلام قادرة على خلق ذلك الإطار من التفكير والتوجه الذي يساعد الفرد على تشخيص أفكاره وإيجاد نمط من التطابق بين ما يفكر فيه وما يطرح من قضايا. فلكي تصل وسائل الإعلام في الجزائر إلى صنع رأي عام ينبغي أن يكون لرسائلها صدى لدى الأفراد. وعندما تصبح هذه الرسائل قضايا محل نقاش تبرز من خلالها أشكال مختلفة من التعبير عن الآراء تنقلب هذه الآراء إلى مواقف. فهل في غياب هذه المعطيات وأخرى كثيرة جدا يمكن الحديث عن رأي عام؟

مجموعة من الاستنتاجات أكدت المفارقة الأساسية ألا وهي المفارقة بين التنظير الغربي لنظرية "تحديد الأولويات" وبين التطبيق داخل البيئة العربية، حالة الجزائر، وان كنا لا نتفق مع كل هذه الاستنتاجات السالفة الذكر، والتي ذكرها الدكتور تمار ونشاطر الدكتور سعيد بومعيزة حينما أعقب على ما ذكره الدكتور تمار من مفارقات:"..ما زلنا في إطار البحث عن هذا الجمهور وتحديد إشكاليته.. وفي طور التشكيل من الناحية النظرية"، بالقول: "أن هذا الاستنتاج يمثل مفارقة لأن معظم الأبحاث وعلى امتداد ربع قرن من الزمن على مستوى معهد علوم الإعلام والاتصال ثم قسم علوم الإعلام والاتصال، سواء تعلق الأمر بمذكرات الليسانس والماجستير أو أطروحات الدكتوراه تدور حول الجمهور في الجزائر، وهل يمكن لوسائل إعلام جزائرية أن توجد بدون جمهور"[1].

ونختلف معه في قوله: "أن الفرد الجزائري لم يتحرر بعد من الاحتكار السلطوي الذي كان يمنعه من التعبير... خارج الحدود التي يرسمها الحزب" فبغض النظر عن بعض الاعتبارات التي يمكن ذكرها بخصوص هذا الاستنتاج، إلا انه يكفي أن نشير إلى أن ثلثي أفراد العينة في الدراسة لم يعيشوا ما أشار إليه الباحث، لأن ببساطة، كان عمرهم 16 عاما عند إقرار التعددية السياسية، ورغم ذلك تظهر اتجاهاتهم في البيانات؟ ونشاطر دائما السيد بومعيزة في هذا الصدد أن هناك فرقا بين التعبير في الفضاء العمومي والتعبير في إطار استمارة استبيان بحث.

---

[1] السعيد بومعيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب.** م،س،ذ، ص: 102.

ويضيف الدكتور بومعيزة إلى نقد استنتاجات الدكتور تمار قوله: "عدم وجود المناخ الملائم للصحاف المكتوبة لكي تزود الجمهور بالمعلومات". ويعلل ذلك بأن التضمين هو أن الصحافة الجزائرية لم تكن تتمتع بحرية، ولكن ممارستها (الصحافة الخاصة) أثناء نفس الفترة التي تميزت بالتضليل والدعاية تنفي مثل هذا الاستنتاج[1].

6-الرأي العام، نحو مفهوم آخر

لكن رغم وجود انتقادات لاستنتاجاتها، ما يحسب على دراسة الدكتور تمار أنها فتحت آفاق أمام الباحثين لكي ينطلقوا في البحث مع إعادة النظر في بعض المسلمات والفرضيات. كاستنتاجه الأخير والذي قال فيه: "لعل أهم خلل يمكن أن يحدث في محاولة تطبيق فرضية "تحديد الأولويات"، هو في مفهوم الرأي العام"، وطرحه بذلك لتناقضات في البنية الفكرية التي يقوم عليها مفهوم الرأي العام التي سبق وتنبه إليه البروفيسور عبد الرحمن عزي والتي تناولها بالمناقشة والتحليل واقترح كبديل له مفهوم آخر يتماشى والسياق المعرفي للعالم العربي والإسلامي وذلك على النحو التالي:

دلالة المفهوم:

إن مراجعة البروفيسور عزي عبد الرحمن لعدد من المصادر الإعلامية تبين أن هناك على الأقل نوعين من التعريفات الخاصة بالرأي العام:

أ- **تعريفات أولية** أعادت صياغة ما يمكن أن يتضمنه مفهوم الرأي العام ببعض التعابير التي لا تتعدى عملية تمديد المفهوم إلى حد معين، فهي تحتوي بعض الأهمية في وصف ظاهرة الرأي العام، ولكنها لا ترتقي إلى مستوى التنظير الفلسفي الذي يعطي المفهوم دلالة خاصة. أي تعريف الرأي العام بما قد يوحي به المفهوم ظاهريا دون الغوص في الخلفية النظرية أو في الأبعاد التزامنية والتطورية...الخ.

ويدخل في هذا الإطار بعض التعريفات مثل:

- اتجاهات الناس نحو قضية ما، عندما يكون هؤلاء الناس أعضاء في الجماعة الاجتماعية نفسها (تعريف ليونارد دوب)
- الآراء والأحاسيس الآنية في مجتمع معين، وفي زمن خاص، في ما يتعلق بأي موضوع ذي أهمية للمجتمع (تعريف آرثر كورنهوسر)
- الاعتقادات المعقدة المعبر عنها من طرف عدد معتبر من الأشخاص عن موضوع ذي أهمية عامة (تعريف برنارد هنيسي)

[1] نفس المرجع ص: 103.

ب- **تعريفات دالة:** تتضمن التعريفات التي تضفي على هذا المفهوم صيغة خاصة لاعتبارات ايديولوجية أو نقدية. وهي تحمل نبرة ليبيرالية عامة تفترض أن الرأي العام ظاهرة قائمة في المجتمع.. ويذكر من بين هذه التعريفات ما يلي:

- المحرك الذي يجعل الديمقراطية تتحقق
- حكم اجتماعي لمجتمع واع في مواجهة قضية هامة بعد مناقشات علنية وعقلانية
- تعابير شفوية، أو غير شفوية، لمجموعة فئة اجتماعية تلفت الانتباه إلى مسألة جدلية في زمن محدد

خلفيات حول مفهوم الرأي العام:

انبثق مفهوم الرأي العام من جملة الأفكار التي طرحها الفلاسفة في الأزمنة الماضية. فقد تعرض أفلاطون إلى قضية متطلبات الدولة تجاه الإنسان وكيف فهم كلاهما بالقول أنه ليس بإمكان المواطنين فهم التعقيدات المرتبطة بمؤسسة الدولة، ولا ينبغي للحاكم أن يشغل نفسه بمطالب هؤلاء. وأظهر أفلاطون أن مستلزمات السياسات لا يمكن أن تتأثر بمواقفه العامة، ذلك أن الحقيقة أرفع من القدرة الإدراكية لعدد كبير من الأفراد، وأن المؤسسة الفلسفية لا يمكن أن تؤدي بنجاح ضمن جماعات كبيرة في مداولات عامة. يستتبع ذلك أن الفلاسفة في نظر أفلاطون هم الذين يحملون البنى الإدراكية المؤهلة لعملية الحكم.

وفي المقابل اعتبر أرسطو أن إدخال متغير الجماعة يمكن أن يكون له بعض الفائدة السياسية، وأن امتيازات جماعة الأكثرية أكثر تفوقا، مقارنة بفئة الأقلية.

وابتداءا من كتابات ميكيافللي حدث تطور محسوس في الكيفية التي تناول بها الفكر الفلسفي ما يسمى بالرأي العام، حيث اعتبر ميكيافللي في نظرته البراغماتية أن الرأي العام عنصر لا بد أن يؤخذ في الحسبان في عملية الصراع من أجل السلطة.

واعتبر هوبز أن الرأي العام ركن أساسي في نظرته الخاصة بأن العقد بين المواطنين هو مصدر الدولة، أي أن الناس يتفقون ضمنا على موقعهم كمحكومين، ومن ثم فان الرأي العام شرط ضروري في عملية الالتزام بالعقد الاجتماعي.

وقد شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر الميلاديان تطورا في الفكر السياسي، فذهب لوك إلى اعتقاد أن العقد الاجتماعي ينبغي أن لا يؤدي إلى خضوع المواطنين، وأوضح لوك أن الرأي العام هو المعيار الشرعي الذي يمكن بواسطته قياس أداء الحكومة وقوانينها.

وانتقل هذا الجدل إلى القارة الأوربية، وعمل روسو على مناصرة الحكومة الشعبية، وكان أول فيلسوف يستخدم تعبير الرأي العام، وحدد الإطار الذي تطور على نمطه المفهوم.

وقد اعتبر روسو في كتابه العقد الاجتماعي أن الرأي العام هو "الرغبة العضوية للجماعة المعبر عنها في الرغبات العامة لأفرادها". وكان نيكر أحد رجال الأعمال ورجل الدولة أول من

ساهم في نشر مفهوم الرأي العام، وقرن بين ظهور المفهوم والعدالة السياسية وبروز الطبقة المتوسطة الفرنسية...الخ[1]

وقد تعددت الكتابات الخاصة بالرأي العام في القرن التاسع عشر للميلاد، وتشعبت التقديرات المرتبطة بمكانة الرأي العام في السيرورة السياسية. وظهر في أوائل القرن العشرين مؤلف أساسي سمي الرأي العام والحكومة الشعبية أعاد طرح إشكالية الرأي العام لم يظهر فقط لأن العامة عبرت عن آرائها في مسائل عامة، ولكن الرأي الحقيقي لابد أن يكون رأي المجموعة البشرية.

وظهرت بعد الحرب العالمية الأولى نزعة تحفظية وتقيمية تخص النظرية الديمقراطية وكفاءة الرأي العام بصفة خاصة. وقام ليبمان بدراسة المفهوم في هذا السياق في مؤلفين الرأي العام: الرأي الوهمي وفلسفة العامة.

وقد حدث تحول بارز ابتداء من الثلاثينات من هذا القرن في المنهج المتبع لدراسة الرأي العام، خاصة في أمريكا. فقد عالج الاجتماعيون لحد الآن ظاهرة الرأي العام كجزء من اهتمام عام يخص طبيعة المجتمع وأداءه، ومن ثم، فقد درس هؤلاء مفهوم الرأي العام في تجلياته التاريخية والنظرية والفلسفية. بينما التحول اتجه نحو قياس المواقف والأفعال وتقرير نتائج ذلك. وكما أوضح برلسون، فان دراسة الرأي العام انتقلت من كونها جزءا من المعرفة إلى كونها جزءا من العلم..

فقد شهدت فترة الثلاثينات نموا خاصا في ميدان قياس الرأي العام كمؤسسة علمية، فقد ظهرت أول مقالة عن الرأي العام في موسوعة العلوم الاجتماعية سنة 1933، وظهرت أول بيبلوغرافيا حول الرأي العام سنة 1935. وتأسس المعهد الأمريكي للرأي العام، الذي اقترن باسم غالوب سنة 1935، كما ظهرت دورية الرأي العام سنة 1937.

وفي الخمسينات والستينات أضحت دراسات الرأي العام أقل ارتباطا بالفلسفة والتاريخ، وأكثر اقترانا بالجوانب الحاضرة والامبريقية، ثم بما سمي بالثورة السلوكية. وقد اعتبر الرأي العام رغم الجدل الذي أثاره المفهوم، ومازال يثيره، جزءا لا يتجزأ من النظام "الديمقراطي" في الغرب، وطرفا شرعيا في العلوم السياسية والاجتماعية.

وإذا كانت العصبية ظاهرة تاريخية تساهم في ضوء المتغيرات المذكورة أداة كافية في تحليل الظواهر المستجدة والآفاق النظرية التي تحدد مسار هذه المجتمعات. ان العصبية في هذه الحالة تمثل أداة مكملة، ولكنها لا تمثل بديلا كافيا في التعامل مع وسائل الاتصال الجماهيرية كما مثل الرأي العام دول المجتمعات الغربية.

---

[1] عبد الرحمن عزي، **في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز** ، م،س،ذ. ص:57.

وتتميز الشورى عن مفهوم الرأي العام في كونها مرتبطة بالأصول الكلية، وذات مستويات عدة، وتجد تجسيداتها في مؤسسات عدة ولا ترتبط بالضرورة بوسائل الاتصال، وان كانت هذه الأخيرة أساسية في عملية تمكين الرعية من التعبير عن نفسها تجاه الراعي والمواضيع التي تعتبر شرعا من صلاحية الجمهور المتلقي.

نحو مفهوم آخر

يتضح مما سبق أن مفهوم الرأي العام يحمل تناقضات أساسية في البنية الفكرية التي يقوم عليها، وفي نشأته وتطوره، وتتمثل هذه التناقضات في ما يلي:

إن ما يسمى "الرأي العام" لا يعني فئة اجتماعية أو جغرافية أو اثنية محددة، كأن يقال الرأي العمالي أو النسوي أو الطلابي.. بل يختزل هذه الفئات المتنوعة في موقعها وأهدافها في كتلة خيالية تفترض الوجود، في الوقت الذي لا نجد ما يؤسسها في حقيقة الواقع.

إن ما يسمى "الرأي العام" لا يمثل كيانا مستقلا، بأي معيار، ذلك أن هذا الرأي العام يتأسس من خلال ما تبثه وسائل الاتصال الجماهيرية أساسا. ويصعب تصور مثل هذا الرأي في مجتمع لا توجد فيه هذه الوسائل بشكل واضح، ان وسائل الاتصال الجماهيرية سواء أكانت في البلدان ذات الطبيعة الليبرالية، أو التي تقوم على أساس ملكية الدولة، أو في البلدان المسماة "النامية" هذه الوسائل وثيقة الصلة، ولو بدرجات متفاوتة، بمؤسسة الدولة.

وعليه فان الرأي العام الذي تبلوره وسائل الاتصال هو ذلك الرأي الذي تؤسسه الدولة أي المؤسسة السياسية، وفق ما يخدم المصالح الآنية والمستقبلية. وهذا الأمر يفسر لنا تباين الرأي العام في مجتمعين يشتركان في الثقافة والتاريخ والتطلعات، عندما يتعلق الأمر بقضية محل نزاع بين دولتين مثلا. فان الرأي العام مؤسسة تابعة للمتغير السياسي ولا تمتلك الاستقلالية التي قد تمكنه من التأثير في مسار الأحداث داخليا أو خارجيا.

إن الرأي العام حالة آنية ظرفية، وليست مؤسسة تاريخية، كما نجد ذلك في مفهوم الأمة في المنظور الإسلامي، أو العصبية عند ابن خلدون، أو الطبقة عند ماركس..ويستتبع ذلك أن استخدام مفهوم الرأي العام يؤدي إلى عزل المؤثرات التاريخية والاجتماعية والحضارية التي تتدخل، لا محالة، في تشكيل هذا الرأي أو ذاك. ويمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك، والافتراض بأن استعمال تعبير الرأي العام يتضمن المغالطة غير المباشرة بالإيحاء أن هناك رأيا عاما يتأسس في غياب المكونات العديدة التي يتأسس عليها، الأمر الذي يساهم في تشويه حقيقة هذا الرأي وتفاعله مع الأحداث التي ترد عبر وسائل الاتصال الجماهيري.

إن مفهوم الرأي العام كما ظهر في السياق الغربي ارتبط بعدد من المتغيرات تتمثل في تقلص ظاهرة الأمية، وانتشار التعليم، وتزايد مشاركة الكثير من الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية وغيرها.

وارتبط المفهوم أيضا بظاهرة الديمقراطية، إذ يلعب الإعلام دورا خاصا في عرض الآراء المختلفة المتباينة والمتصارعة كي يتمكن الجمهور، بناء على ذلك، من تكوين الرأي. وهنا يطرح تساؤل ما مدى وجود هذه المتغيرات في المجتمعات العربية الإسلامية في الوقت الحاضر؟

وعليه يقترح البروفيسور عزي عبد الرحمن إعادة النظر في استخدام مفهوم الرأي العام، سواء في الكتابات الأكاديمية عندنا، أو في اللغة الصحفية العامة. والبديل المقترح هو "**المخيال الإعلامي المجسد**" عند دراسة الواقع أي دراسة طبيعة هذا المخيال كما يعبر عن نفسه من خلال تفاعله مع الأحداث التي ترد إليها عبر قنوات وسائل الاتصال. ومفهوم "**المخيال الإعلامي المجرد**" عند دراسة ما ينبغي أن يكون عليه الواقع وذلك بدراسة هذا المخيال وفق الأسس الحضارية والتاريخية التي أفرزتها التراكمات التراثية العربية الإسلامية في تفاعلها مع الزمان والمكان، في مختلف مراحل تطورها[1].

ويقصد البروفيسور بمفهوم "المخيال" في الإعلام، حالة تضمن المشاعر النفسية الاجتماعية التي تتكون بفعل ما يتعرض له الجمهور (العربي الإسلامي عامة) من محتويات وسائل الاتصال من جهة وبفعل ما يحمله هذا الجمهور من مخزون تراثي وأسطوري من جهة أخرى.

ويعكس تعبير "المخيال" نمطا من التصور الذي هو في طور التكوين، ومن ثم لا يمكن تحديد طبيعته ومراحل تطوره بسهولة، إذ تتداخل فيه الذاكرة التاريخية بصورة مشوهة، بفعل عصور الانحطاط والظاهرة الاستعمارية، مع محاولة وسائل الاتصال القفز فوق التاريخ والواقع، خاصة في المجتمعات العربية والإسلامية.

ويحمل المخيال طبيعة متميزة، إذ لا يرتبط بالضرورة بنسق أيديولوجي معين، كمثل الإيديولوجية التي تقوم على مبدأ تبرير الواقع، كما أنه لا يتمثل لمثالية تسعى إلى تجاوز الواقع، بل هو نسيج من القيم الأسطورية الراسخة في شعور الإنسان العربي ولاشعوره، والقيم المصنعة الواردة عبر وسائل الاتصال. ولم يتحدد بعد شكل توجه هذا المخيال سواء تجاه المحافظة على الواقع أو تغييره، وفي أي اتجاه.

وقد أردفت صفة الإعلامي إلى المخيال تمييزا له من الأنواع الأخرى من المخيالات، كالمخيال الاجتماعي الذي يمكن أن يعمل على تجاوز الواقع إن لم يصطدم بصفة دالة ومعتبرة بثقافة وسائل الاتصال، وان كانت هذه المخيالات متداخلة في الكثير من الأحيان.

إن هذا الطرح الذي خص المفارقة بين نظرية "تحديد الأولويات" التي تعد من انجح نظريات الإعلام المعاصرة بين التنظير الغربي وبين تطبيقها داخل البيئة العربية يفتح في رأينا

---

[1] نفس المرجع ص: 70.

المجال نحو تقييم ما قدم من دراسات داخل البيئة العربية واعادة النظر في بعض الفرضيات والمفاهيم، والتوقف على الأخذ بها كمسلمات.

*** الهوامش و المراجع :**

1. حمدي عبد الحارس البخشونجي، **العلاقات العامة**، دار المعرفة الجامعية، 1999. ص : 24.
2. عبد الرحمن عزي، **دراسات في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز**، سلسلة كتب المستقبل العربي (28)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، 2003. ص: 13.
3. سامي طايع، **بحوث الإعلام**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001، ص: 10.
4. أرمان وميشال ماتلار، ترجمة نصر الدين لعياضي وصادق رابح، **تاريخ نظريات الاتصال**، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص: 58-59.
5. محمود حسن إسماعيل، **مبادئ الاتصال ونظريات التأثير**، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار العالمية، 1998، ص: 272.
6. هبة جمال الدين، **أولويات الإعلام وعملية تشكيل الرأي العام**، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني والثلاثون، مصر، سبتمبر، 1993، ص: 10.
7. حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1998، ص 288.
8. صالح خليل أبو الأصبع، **الاتصال الجماهيري**، ط1، دار الشروق للنشر، الأردن، 1999، ص 219
9. السعيد بومعيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب**-دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة- أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2005-2006، ص: 85.
10. ترد النظرية أيضا لدى بعض الكتاب في علوم الإعلام والاتصال بإسم "وضع الأجندة".
11. حمادة بسيوني: **وسائل الإعلام والسياسة**، دار النهضة للشرق، القاهرة، 1997، ص 124.
12. محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 1997، ص 347.

13. أماني فهمي، **الاتجاهات العلمية الحديث لنظريات التأثير في الراديو والتلفزيون،** المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الرابع، ديسمبر، 1998، ص 341.
14. السعيد بومعيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب.** م،س،ذ، ص: 102.
15. عبد الرحمن عزي، **في نظرية الاتصال نحو فكر إعلامي متميز** ، م،س،ذ. ص:57.